



القرار ١٤٣٦ (٢٠٠٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٦١٥
المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبياناته الرئاسية السابقة المتعلقة بالحالة في سيراليون،

وإذ يؤكد التزام جميع الدول باحترام سيادة سيراليون واستقلالها السياسي وسلامتها

الإقليمية،

وإذ يرحب بالانتخابات السلمية التي أجريت في سيراليون في أيار/مايو ٢٠٠٢،

ويشيد ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون لما قدمته من دعم،

وإذ يعرب عن قلقه لاستمرار هشاشة الحالة الأمنية في منطقة نهر مانو، ولا سيما

الصراع الدائر في ليبيريا، ولضخامة عدد اللاجئين، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة

بالنسبة للسكان المدنيين واللاجئين والمشردين في المنطقة، وإذ يؤكد على أهمية التعاون فيما

بين بلدان اتحاد نهر مانو،

وإذ يؤكد من جديد أهمية التوطيد الفعلي لسلطة الدولة في جميع أنحاء سيراليون،

وبسط سيطرة الدولة الفعلية على حقول الماس وتنظيمها، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين،

وعودة اللاجئين والمشردين داخليا طوعا ودون أي عوائق، وإبداء الاحترام الكامل لحقوق

الإنسان وسيادة القانون، وإذ يولي اهتماما خاصا لحماية النساء والأطفال، ويؤكد استمرار

الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى حكومة سيراليون من أجل تحقيق هذه الغايات،

وإذ يرحب ببدء المحكمة الخاصة لسيراليون ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة ويؤكد

أهميتهما في اتخاذ إجراءات فعالة بشأن الإفلات من العقاب والمساءلة، وفي تعزيز المصالحة،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في تطوير قدرة شرطة سيراليون وقواتها المسلحة، مع إدراكه للحاجة إلى تعزيز إضافي لتمكينهما من المحافظة على الأمن والاستقرار بصورة مستقلة،

وإذ يؤكد أهمية مواصلة البعثة لدعمها لحكومة سيراليون في توطيد السلام والاستقرار،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/987)، ولا سيما مقترحاته بشأن إحداث تعديلات في قوام بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وإذ يؤكد حاجة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى المحافظة على مستوى ملائم من القدرة العسكرية والقدرة على الحركة أثناء إجراء هذه التعديلات،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢؛

٢ - يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تزود البعثة بالقوات وبأفراد الشرطة المدنية وبعناصر الدعم ولتلك الدول التي التزمت بأن تفعل ذلك؛

٣ - يحيط علماً بمقترحات الأمين العام بشأن إحداث تعديلات في حجم البعثة وتكوينها ونشرها، كما ورد في الفقرات من ٢٦ إلى ٣٦ و ٥٨ من تقريره المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/987) ويلاحظ التحسينات التي طرأت على الحالة الأمنية في سيراليون؛

٤ - يحث البعثة على أن تقوم، مسترشدة بتقييم للحالة الأمنية وبقدرة قطاع الأمن السيراليوني على تحمل مسؤولية الأمن الداخلي والخارجي، بإكمال المرحلتين ١ و ٢ من خطة الأمين العام، بما في ذلك تخفيض ٥٠٠ فرد من القوات خلال ثمانية أشهر مع مراعاة الترتيبات اللازمة التي يتعين إكمالها، ويطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس في نهاية كل مرحلة وعلى فترات منتظمة، بالتقدم الذي تحرزه البعثة في تنفيذ التعديلات وفي التخطيط للمراحل اللاحقة وتقديم أي توصيات ضرورية؛

٥ - يعرب عن القلق إزاء العجز المالي المستمر الذي يعاني منه الصندوق الاستئماني الذي تساهم فيه جهات مانحة متعددة لصالح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويحث حكومة سيراليون على السعي بحمة من أجل حشد الموارد الإضافية التي تلزم بصورة ماسة لإعادة الإدماج؛

٦ - يرحب باستراتيجية الإنعاش الوطني التي وضعتها حكومة سيراليون ويطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة في الطائفة العريضة من الجهود المبذولة للإنعاش والتعهد بالتبرع بدعم مالي إضافي في إطار اجتماع الفريق الاستشاري القادم؛

٧ - يؤكد أن تنمية القدرات الإدارية لحكومة سيراليون، ولا سيما إيجاد قوات شرطة وجيش ونظام جنائي ونظام قضائي مستقل على نحو فعال ومستدام، أمر أساسي للسلام والتنمية على المدى الطويل، ومن ثم يحث حكومة سيراليون على أن تقوم، بمساعدة المانحين والبعثة، وفقا لولايتها، بالتعجيل بتدعيم السلطة المدنية والخدمات العامة في جميع أنحاء البلد، وتعزيز فعالية العمليات التي يقوم بها قطاع الأمن؛

٨ - يلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون من أجل بسط السيطرة الفعلية على مناجم الماس، ويعرب عن القلق إزاء استمرار القلاقل في تلك المناجم ويحث حكومة سيراليون على وضع سياسة لتنظيم ومراقبة الأنشطة في مناجم الماس وتنفيذها على نحو عاجل؛

٩ - يؤكد على أهمية اتباع نهج متسق لتعزيز شرطة سيراليون يستند إلى تحليل سريع ومفصل لاحتياجات تدريبها وتطويرها بإشراف من لجنة توجيهية ترأسها شرطة سيراليون، ويلاحظ توصيات الأمين العام بشأن تعزيز دور الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في تقديم الدعم لهذه العملية، ويؤيد نشر ما يصل إلى ١٧٠ شرطيا مدنيا ضمن البعثة يتم تجنيدهم حسب الضرورة بناء على توصية اللجنة التوجيهية، ويطلب إلى الأمين العام أن يُطلع المجلس في تقريره المقبل على آخر التطورات بشأن نشر الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة على ضوء قرارات اللجنة التوجيهية؛

١٠ - يكرر الإعراب عن دعمه القوي للمحكمة الخاصة لسيراليون ويرحب ببداية عمليات المحكمة، ويشجع الجهات المانحة على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني للمحكمة الخاصة وعلى دفع التبرعات المعلنة حاليا على وجه السرعة، ويحث البعثة على أن تتفاوض بسرعة بشأن مذكرة تفاهم مع المحكمة الخاصة لتوفير الدعم الإداري وكل أشكال الدعم ذات الصلة فورا، على النحو المطلوب في الفقرة ٩ من القرار ١٤٠٠ (٢٠٠٢)، بما في ذلك تحديد مسارح الجريمة وتأمينها؛

١١ - يرحب بالتقدم المحرز في إنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، ويحث الجهات المانحة على أن تعجل بإيداع أموال في ميزانيتها المنقحة؛

١٢ - يحث رؤساء دول اتحاد نهر مانو على مواصلة الحوار وعلى تنفيذ التزامهم المتعلقة ببناء السلام والأمن الإقليميين، ويشجع الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمغرب مجددا للتوصل إلى تسوية لأزمة منطقة اتحاد نهر مانو؛

١٣ - يرحب بالتزام الأمين العام بإيجاد حل للصراع الدائر في ليبيريا، بما يكفل بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية، وذلك عن طريق أمور منها إنشاء فريق اتصال، ويُطالب القوات المسلحة الليبرية وأي جماعات مسلحة بالامتناع عن القيام بغارات غير مشروعة داخل أراضي سيراليون، ويدعو جميع الدول إلى الامتناع التام لجميع قرارات المجلس ذات الصلة، ومن بينها الحظر المفروض على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية المرسلة إلى ليبيريا، ويشجع القوات المسلحة السيراليونية والبعثة على القيام بدوريات مكثفة على الحدود مع ليبيريا؛

١٤ - يشجع حكومة سيراليون على إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال المتأثرين بالحرب، كما ورد في الفقرتين ٤٧ و ٤٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/2002/987)؛

١٥ - يرحب بالخطوات التي اتخذتها البعثة لمنع الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال واستغلالهم جنسياً ويشجع البعثة على مواصلة فرض سياسة لا تتسامح إطلاقاً مع أي من هذه الأعمال التي يرتكبها أي شخص توظفه البعثة، ويدعو في الوقت نفسه الدول المعنية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتقديم مواطنيها المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم إلى العدالة؛

١٦ - يشجع الدعم المستمر الذي تقدمه البعثة، في حدود قدراتها ومناطق انتشارها، من أجل العودة الطوعية للاجئين والمشردين، ويحث جميع أصحاب المصالح على مواصلة التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف والوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها بموجب اتفاق أبوجا لوقف إطلاق النار المبرم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1091)؛

١٧ - يرحب بعزم الأمين العام على إبقاء الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان في سيراليون قيد الاستعراض الدقيق وإبلاغ المجلس بأي توصيات إضافية، بعد إجراء المشاورات الواجبة مع البلدان المساهمة بقوات ومع حكومة سيراليون؛

١٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر الفعلي.